



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم العلوم التربوية والنفسية

الدراسات الاولى

المادة / جرائم حزب البعث البائد

المرحلة / الثانية

عنوان المحاضرة / المبحث الثالث : الدين والدولة

المحاضرة الثامنة

اسم التدريسي

م.م سحر فتاح معروف

2025-2024

المبحث الثالث: الدين والدولة

لم يرد للدين في دستور الحزب لعام ١٩٤٧م ذكر مباشر الا ان الإشارة الى علمانية الحزب قد وردت ضمناً في الله بعض المواد. وقبل التطرق لها لابد من تعريف العلمانية ومفهومها (فالعلمانية) تعني فصل السياسة عن الدين بها وهذا لا يعني ان السياسة تعادي الدين او ان الحاكم ملحد او ان الدولة العلمانية ملحدة، وتتميز الدولة العلمانية بإحلال القانون الوضعي وانحسار الحكم بالحق الإلهي، إذ وردت الإشارة الى العلمانية في مواد دستور حزب له البعث بشكل ضمنى فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من المواد الأساسية على حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد وأنها مقدسة لا يمكن لأي سلطة أن تنتقصها وجاء في المادة الثالثة من المبادئ العامة : انه حزب قومي يؤمن بان القومية حقيقة خالدة وان الشعور القومي هو الذي يربط أبناء الوطن، وورد في المادة (١٥) ضمن سياسة الحزب الداخلية بان الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية. وذكرت المادة (١٨) ضمن الباب نفسه انه يوضع بملء الحرية تشريع موحد للدولة العربية منسجم مع روح العصر وفي ضوء تجارب الأمة العربية في ماضيها.

ومن المواد أعلاه نلاحظ ان الحزب لم يتطرق الى الدين إطلاقاً بل كانت جميع دعواته علمانية. وقد برزت قضية الدعوة الى العلمانية في أفكار وأطروحات مؤسسة المسيحي (ميشيل عفلق) عندما كتب في عام ١٩٥٦م وفي شهر آذار مقالاً بعنوان (نظرتنا الى الدين) وفي نيسان عام ١٩٥٦م كتب مقالاً آخر بعنوان (قضية الدين في البعث العربي).

ومن أفكاره الأخرى المتناقضة التي بثها بين أتباعه انه عد الإسلام حادثاً قومياً وإنسانياً وعالمياً ويجب على الشباب إعطاؤه حقه من الاهتمام يدرسونه بكل ظروفه وتفاصيله وملابساته، ويقول (إن الإسلام حركة ثورية ولا يفهم الإسلام حق الفهم سوى الثوريين). بمعنى انه يريد ان ينسب أمور الدين الى رجالات حزب البعث

وسنقوم بتقسيم هذه الدراسة على محورين

المحور الأول: جرائم منع نشر التعاليم الدينية ومصادرة العلم والمعرفة، وتنطوي تحته عدة محاور.

المحور الثاني: جرائم قتل العلماء والشباب المتدين وحظر الاحزاب الدينية وايضا تنطوي تحته عدة محاور

هذه الجرائم التي ستعرض لكم ليست من وحي الخيال بل هي ممن عاش سنين الألم والمعاناة للتاريخ وللأمة التي لازالت تنتظر الأمل بعد سراب البعث الزائل، وللأجيال المقبلة لئلا تلدغ من جحر مرتين

الفرع الأول: جرائم منع نشر التعاليم الدينية ومصادرة العلم والمعرفة

المدخل

لنفرض اننا حاولنا أن نسجل الجرائم والانتهاكات التي قام بها نظام البعث المقبور ضد الشعب العراقي او الشعوب المجاورة لوجدنا أنفسنا من الصعوبة بمكان انها لو جمعت بكتاب لكان أجزاء وأجزاء لأنها امتدت لتشمل كل أمور الشعب ومجريات الحياة وتفاصيلها الدقيقة.

إستولى النظام البعثي الفاشي على الحكم بعد إنقلاب على حكم عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٣ م، وبقيادة عبد السلام عارف واحمد حسن البكر، فما كان من صدام حسين إلا أن عاد الى العراق - إذ كان خارج العراق - بعد هذا الإنقلاب المشؤوم، وواصل نشاطه في خلايا الحزب وأجهزته القمعية في مدة إبعاد عبد السلام عارف للبعثيين عن السلطة، وفي سنة ١٩٦٨ م شارك صدام حسين التكريتي - كما كان يعرف آنذاك - مشاركة مهمة في الإنقلاب البعثي على حكم عبد الرحمن عارف، وكان من أركان هذا الإنقلاب الذي رسخ اقدام البعثيين في السلطة على

حساب جميع منافسيهم كل من (أحمد حسن البكر صالح مهدي عماش و حردان التكريتي) وأصبح صدام - الرجل الدموي في الظل وهو في سن ال (٣١) نائبا لأحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبا لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٣م وفي عام ١٩٧٩ (١٢) تموز وفي عملية دموية داخل حزب البعث تسلم صدام الحكم بعد مجزرة قاعة الخلد الشهيرة.

حارب صدام حسين منذ اليوم الأول من توليه السلطة الدين ورجالاته؛ لأنه كان يرى ان الشعب العراقي من اكثر شعوب المنطقة اطلاعا على الأفكار المستحدثة التي طالما تفاعل معها بالنقد والتصويب الذي جعله من الشعوب التي يصعب على افراده تبني فكرة بعينها ويعود ذلك الى جملة أسباب لعل أهمها سعة اطلاعه وعمقه الثقافي وحضارته الضاربة في القدم التي دعمت شخصية الفرد العراقي وزادت من قوتها وصلابتها لذلك كان من الصعب على أية جهة حزبية كانت أم غير حزبية أن تفتح مجتمعا كاملا بأفكارها وأن تلزمه بتطبيقاتها حتى لو كان قسرا فما كان منه إلا أن حارب عقائد الناس من الصميم بل وضربها بالصميم وطرح بدلها أفكارا حزبية فاشية معلنا أن حزبه يرفع الحريات ويصون شرف المجتمع العراقي وكرامته في الوقت الذي يجمع ويعتقل ويعذب قادة الرأي في المجتمع الذين كانوا بمثابة مشاعل للمعرفة والعلم، فقام بكل ما من شأنه القضاء على العلم والعلماء وفضلاً عن ذلك.

- 1-إغلاق الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الإسلامية ومنع دخول الصادر منها في الخارج.
- 2-إحتكار وسائل التربية والتعليم كلها والسيطرة على برامج المدارس والجامعات العراقية .
- 3-الحد من انتشار الكتب الإسلامية ومحاربتها وذلك بمنع طبعها واستيرادها وتوزيعها وتداولها.
- 4-إغلاق جميع المؤسسات الإسلامية للتربية والتعليم، كالمدارس والثانويات والكليات والجمعيات الخيرية وغيرها.
- 5- منع إقامة كثير من الشعائر الدينية.
- 6-ربط أئمة المساجد والخطباء بأجهزة السلطة بفرض رواتب شهرية عليهم وتحديد الموضوعات التي يتحدثون فيها وإعدادها من قبل دوائر الأمن العاملة تحت اسم وزارة الأوقاف.
- 7-حظر المحاضرات الدينية، فطارده وحارب واعتقل وسحل وأعدم رجال المنابر والخطباء والمؤلفين والمفكرين والشعراء
- 8-جرى مفعول النقاط الأربع الأخيرة (٥-٦-٧-٨) لعلم النظام البعثي المقبور بأن الشعب العراقي شعب محب للعلم والمعرفة بل هو كذلك يحب ان يطبق ما يسمعه بحذافيره او بعضا منه هذه الجنبه أقلقت ألام النظام فقرروا التضييق على كل ما هو مفيد يزرع الوعي في نفوس الشباب حتى أنهم في أحيان كثيرة قد وضعوا (مواصفات الرجل الدين الذي يلقي المحاضرة) ولو ان الكل رفضها وهي:
-ان يكون انتماؤه وولاءه للحزب والثورة .
-لا يخوض بما يثير الفضول وحب الاستطلاع لدى الشباب أو يثير علامات استفهام لديهم قد تجر الى ما لا يحمد عقباه.
-الالتزام بوقت محدد لإلقاء المحاضرة مع حضور رجال الأمن البعثي وقت المجلس.
-إن لم يلتزم الخطيب بما هو أعلاه عرض نفسه للاعتقال والمساءلة التي قد تؤدي بالبعض إلى الإقامة الجبرية او السجن، ثم الإعدام أو الإغتيال.

ان الإجراءات السابقة التي قام بها النظام السابق كان الهدف منها القضاء على روح الدين بما يجعله اداة لتنفيذ افكاره وسياساته من خلال

١- بث الروح الطائفية التي سلكها ازام النظام فقد امتازت السلطة السابقة بالطائفية فكانت لديهم نزعة الكراهية والبغض لبعض طوائف المسلمين.

2- العامل السياسي: فإن ازام النظام كانوا يعلمون علم اليقين أن الشعائر الدينية سوف تكون فعالة في استنهاض حماسة الجماهير الحاشدة. إن هذه الحماسة عامل محوري كان يتوجب قتله في نفوس الشباب العراقي وهي من جهة ثانية توطد العلاقة الروحية بين القواعد الجماهيرية ومرجعياتها الدينية.

3- ان النظام البعثي رأى ان تلك الشعائر شكل من اشكال التهديد السياسي لوجوده بوصفها وسيلة من الوسائل التي يمكن بها كسب الولاء السياسي، لا مجرد الولاء الديني.

4- محاربة الحجاب الإسلامي في المدرسة والجامعة والشارع ومعظم مرافق الدولة وتشجيع السفور والخلاعة والابتذال ودعم عوامل نشرها وهذا تدخل سافر بالحرية الشخصية.

5- زيادة الطاقة الإنتاجية لمعامل المشروبات الكحولية، ومضاعفة استيراد هذه المواد من الخارج، والتشجيع على فتح حانات الخمور والبارات والملاهي وأماكن الرذيلة والمجون

6- إنشاء مراكز الشباب والاتحادات ومنظمات (الطلائع) و (الفتوة) المختلطة، وجعلها بؤراً لانتزاع الدين والعقيدة من الاحداث والشباب من الجنسين وسلب كل ما لديهم من التزامات خلقية وعرقية.

7- الضغط على كل من يتمسك بالممارسات العبادية والدينية واتهامه بمختلف الاتهامات كالرجعية والتخلف والتحجر، والاستهزاء به وتشويه سمعته والتشهير به.

8- إصدار قوانين (مدنية) منافية للشريعة الإسلامية في المجال الاجتماعي كقانون الأحوال الشخصية ومسائل الإرث والزواج وغيرها مما يضطر الجمهور الى ترك الالتزام بقوانين الشريعة

9- حظر طباعة الكتب والمؤلفات الدينية وكنهجه السابق مع كل ما يخص التربية والتعليم قام بحظر طباعة هذه الكتب حقداً منه على العلم والعلماء والدين معاً، فهو يحاول دائماً إشاعة الجهل والتجهيل خوفاً من التعلم والتعليم ظناً منه أن العلم سوف يبعث على إثارة الوضع ضده.

الفرع الثاني: جرائم قتل العلماء والشباب المتدين وحظر الأحزاب الدينية

مدخل

منذ ان إستولى حزب البعث على السلطة عباً إمكاناته لضرب الحركة الإسلامية في العراق هذه الحركة التي تعد على المستوى التاريخي حالة متجذرة في تركيبة المجتمع العراقي فقد تميز هذا البلد منذ القدم بأنه مادة التفاعلات التغييرية وما تمخض عنها من ثورات وانتفاضات إسلامية تصحيحية.

وقد كانت ومازالت الحركة الإسلامية المعاصرة امتداداً واقعياً وطبيعياً للحركة الإسلامية العتيدة التي صنعها عظماء الأمة الماضين بدمائهم ودموعهم وعرفهم ومداد علمائهم.

وقد عُرفت (الحركة الإسلامية) بأنها مجموعة الفعاليات التي تشكل المستويات القيادية والطلّيعية والجماهيرية في إطار حركة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية بما في ذلك المرجعية الدينية والتنظيمات والمؤسسات الإسلامية وهذه الحركة والله الحمد يمتد عمقها التاريخي والفكري وحجمها وتأثيرها في الداخل العراقي والمحيط الإسلامي إلى أعماق أعماق تاريخنا الإسلامي العتيق، ففي العراق يمتد وجودها من العام ١٩١٧م عندما دخل الجيش البريطاني العراق فواجه مقاومة قادها علماء دين أمثال السيد محمد سعيد الحبوبى (قائد .

معارك الشعبية وآية الله السيد مهدي الحيدري وما تزال متباعدة إلى يومنا هذا.

أما حزب البعث فإنه ومنذ توليه السلطة فقد أخذ على عاتقه محاربة هذه الحركة مستفيداً من الدراسات التي قام بها البريطانيون إبان احتلالهم العراق، فقد ذكرت إحدى المصادر المطلعة أن (جورج ريمغتون) سلم صدام حسين) تقريراً مفصلاً – يمثل عصارة خبرة البريطانيين في العراق – يضم معلومات دقيقة عن حركة المجتمع العراقي، وكانت النقطة الجوهرية في ان الخط الإسلامي من أخطر ما يواجه الحكم. واقتنع ناظم كزار مدير الامن العام بشكل كامل بتقرير (ريمغتون) في حين لم يكن (صدام) يفكر في ان الخطر مازال يكمن في الحركة الإسلامية، ولكن تطورات عام ١٩٧١م أثبتت لصدام حسين بأن الحركة الإسلامية تهدد كيان النظام بالفعل فأمر بوضع مخطط عملي لإبادةها بالكامل فقام صدام وأزلامه بالمهمة على أحسن وجه فقضى على رموزها منذ العام ١٩٧١م وإلى عام ٢٠٠٣م عام سقوطه فأول دعامة حاول ضربها المرجعية الدينية ثم توسعت نشاطاته لتشمل بقية المرافق.